

وزارة المالية

قرار رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٠٠٢

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠.

في شأن شهادات الاستثمار

التي يصدرها البنك الأهلي المصري

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار التي
يصدرها البنك الأهلي المصري :

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء بنك الاستثمار القومي :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن شهادات الاستثمار التي
يصدرها البنك الأهلي المصري والقرارات الوزارية المعدلة له :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٣ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مباشرة اختصاص
وزير الاقتصاد المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ :

وعلى موافقة مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي بجلسته التاسعة لعام ٢٠٠٢

المعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٦ :

قرر :

(المادة الأولى)

يعتسب العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع المنوح للمجموعة (أ)
بواقع ٠٪ سنويًا ويحتسب العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الدوري المنوح
للمجموعة (ب) بواقع ١٠٥٪ سنويًا .

(المادة الثانية)

تسري أسعار العائد المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار على الشهادات

شترة اعتباراً من ٢٠٠٢/١١/١٧

(المادة الثالثة)

تظل الشهادات المشتراء قبل ٢٠٠٢/١١/١٧ بذات أسعار عوائدها المقررة في تاريخ

صدرها وحتى تاريخ استحقاقها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية .

صدر في ٢٠٠٢/١١/١٦

وزير المالية

دكتور / هدى حسانين